

مؤتمر صحفي

الإثنين، 1 فبراير/ شباط 2021، الساعة 19:32، برلين

الموضوع: الحوار التخصصي للحكومة الاتحادية والولايات بشأن الإمداد باللقاح

المتحدثون: المستشارة الاتحادية الدكتورة أنغيلا ميركل، رئيس حكومة ولاية برلين ميشائيل مولر ورئيس الوزراء الدكتور ماركوس زودر

سكرتير الدولة السيد/ شتيفان زايبيرت: سيداتي وسادتي، مساء الخير! تم إجراء حوار تخصصي بشأن موضوع الإمداد باللقاح بين كل من الحكومة الاتحادية والولايات وممثلين عن قطاع الصناعة ومفوضين من المفوضية الأوروبية. يطلعكم الآن كل من المستشارة الاتحادية ورئيس حكومة ولاية برلين ورئيس حكومة ولاية بافاريا على تفاصيله.

المستشارة الاتحادية الدكتورة ميركل: سيداتي وسادتي، لقد أجرينا اليوم بالفعل هذا الحوار. وبما أن السيد/ زايبيرت قد أطلعكم على المشاركين فيه، فلا أريد أن أكرر هذا عليكم. كانت هذه مباحثات هامة حقًا بالنسبة للحكومة الاتحادية والولايات، فهي أبلغتنا مستوى مشتركًا من المعرفة. لذا، فقد كانت من وجهة نظري مباحثات قيمة جدًا، بل وأوضحت لنا الكثير من الأمور أيضًا. أريد أن أؤكد مرة أخرى وقبل كل شيء على التالي: يدرك الجميع - وهذا ما كشف عنه اهتمام الرأي العام وكل مواطن ومواطنة بهذا الشأن - مدى إلحاح السؤال حول كيفية تعاملنا مع مسألة التطعيم في المستقبل وحول ما يمكننا تحقيقه في الفترات الزمنية المختلفة.

أود بداية أن أتوجه بشكر خاص لأولئك الذين يعملون يوميًا على إنتاج اللقاحات من أجلنا. إن السبل التي ينتهجونها سعيًا وراء تحقيق ذلك جديدة تمامًا وغير مألوفة حتى بالنسبة لهم، ومن ثم فهم لا يستطيعون التنبؤ بمسار تلك العملية لفترات زمنية غير محددة. ولكننا أوضحنا من جانبنا أن تحقيق أعلى مستوى من القدرة على التخطيط المسبق هو أمر ذو أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعًا - ولا سيما للولايات، لأن جرعات اللقاح المتوفرة يجب أن يتم التطعيم بها. فالأمر لا يدور هنا حول إنتاج اللقاح فحسب، بل يتعلق أيضًا بوصوله إلى الولايات ثم إلى المواطنين والمواطنات. أشكر أيضًا الأشخاص الذين اقترحوا إجراء هذا الحوار التخصصي، لأنني أعتقد أنه كان بمثابة دافع جيد سوف يمنح عملنا زخمًا في المستقبل أيضًا.

هناك في واقع الأمر قضايا تهم الجميع. علاوة على ذلك، فالأمر يدور الآن حول طفرات الفيروس، مما يعني أن خطورة وعدوانية الفيروس قد تزدادان مرة أخرى. لا يجوز لنا أن نغفل أن نقاشنا هذا لا يدور في وسط الحياة العادية، بل إنه يدور في بيئة ومحيط نتواجد فيهما في حالة من الإغلاق الشامل، فالمدارس وروضات الأطفال لا تعمل بالشكل المعتاد، وأبواب المتاجر تبقى

مغلقة، ولا تقام أية فعاليات ثقافية، ولا يمكن القيام بالسفر، بل ويتحتم على المواطنين والمواطنات تقييد حياتهم. ونحن نعلم جميعاً أن التطعيم يشكل جزءاً أساسياً من الطريق للخروج من الجائحة، ومن هنا يصبح الأمر بالطبع بهذا القدر من الإلحاح.

أعتقد أن الأمر يدور هنا حول ثلاثة أسئلة ناقشناها اليوم في أكثر من صيغة. السؤال الأول هو: هل سنحصل بالفعل على الكميات المتفق عليها من اللقاح، وهل يمكننا الاعتماد على ذلك؟ ثم يشغلنا ثانياً السؤال: ما وضعنا مقارنة ببلدان أخرى؟ فنحن نسمع هذا وذاك من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. لذا، شارك في الحوار أيضاً ممثلون عن المفوضية الأوروبية. والسؤال الثالث هو: ما الذي نود الاحتفاظ به من الإجراءات المتبعة حالياً وما الذي نريد تغييره أو إضافته؟ وأنا أريد أن أعلق على كل من تلك الأسئلة الثلاثة.

أولاً: لدينا تقديرات مدروسة بشأن الشحنات التي نتوقع استلامها من الشركات في كل ربع من العام الجاري. يجب علينا هنا التفرقة بين التعهدات التي يقوم بها المنتجون الذين حصل اللقاح الخاص بهم بالفعل على الترخيص - هؤلاء هم بيونتك/ فايزر وموديرنا وأسترازينيكا، وبين منتجين آخرين شاركا اليوم في الحوار أيضاً وهما جونسون وجونسون وكيورفاك اللذان يفترضان قبول طلبيهما للحصول على الترخيص في الربع الثاني أو بداية الربع الثالث من العام الحالي، إلا أنهما لم يحصلوا على الترخيص حتى الآن. ولكن الحوار يدور بالفعل حول كميات اللقاح التي يزمعان توفيرها، فهما ينتجان بصورة مسبقة، وقد حصلوا على أموال من المفوضية الأوروبية - أي أيضاً من دافعي الضرائب الألمان للقيام بذلك، بيد أننا لا نستطيع في تقديرنا أن نعول على هذه الكميات بشكل نهائي بعد.

إدأ، فنحن الآن في واقع الأمر في موقف لدينا فيه وضعان محتملان، أحدهما يشكل الحد الأدنى الذي يمكننا الآن الاعتماد عليه بشكل جيد نسبياً، والآخر يشكل الحد الأقصى الذي سندركه في حالة حصول جميع اللقاحات على الترخيص. في كلا الوضعين - سوف تنتشر وزارة الصحة الأعداد، إذا لم تكن متوفرة لدى حضراتكم بعد - يمكن القول إننا سنستطيع الالتزام بما صرحنا به من عرض الإمكانية على كل مواطن للحصول على التطعيم حتى نهاية الربع الثالث من العام، أي بحلول نهاية فصل الصيف. بيد أن المنتجين قالوا لنا اليوم أيضاً إنه - نظراً لعدم وجود الخبرة المسبقة - قد يطرأ في أي وقت شيء غير متوقع على عملية الإنتاج. ولكني أعتقد أن الأعداد الخاصة بكل ربع من العام لها وجاقتها إلى حد كبير.

لدينا حوالي تسعة ملايين طفل في ألمانيا، غير أن اللقاحات المتوفرة حتى الآن غير مرخص لتطعيمهم بها. أعتقد أن لقاح موديرنا مرخص به بداية من 16 عاماً، ولقاح بيونتك بداية من 18 عاماً. لا توجد فيما عدا ذلك أية لقاحات مرخص بها للأطفال، ولن يتغير هذا قبل أشهر الصيف على أقرب تقدير. يعني هذا في الواقع أننا مع تعداد 83 مليون نسمة نكون بحاجة إلى عرض

التطعيم على حوالي 73 مليون من السكان. بالنظر إلى الأعداد الخاصة بكل ربع من العام، يمكننا أن نستخلص أنه حتى وإن لم تحصل جونسون وجونسون أو كيورفاك على الترخيص اللازم، فسوف تتمكن بناءً على الأعداد المعروفة بالنسبة لنا حاليًا من إتاحة فرصة التطعيم لكل فرد منهم. أما إذا حصل اللقاحان الآخران على الترخيص، فسوف نتمكن حتى من توفير إمكانيات أكبر للتطعيم.

يتعين علينا فضلاً عن ذلك الإجابة عن سؤال: كيف نقيّم الوضع مقارنة بالبلدان الأخرى؟ وفي هذا السياق تحدثنا اليوم بالطبع أيضاً حول سؤال: ما هي مواقع الإنتاج التي يتم منها إمداد أوروبا باللقاح؟ يجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية مع تفعيل قانون الإنتاج الدفاعي تكون في وضع لا تقوم فيه بالتصدير إلى بلدان أخرى إلا بقدر قليل للغاية. بمعنى آخر، فإن إنتاج اللقاح في مواقع الإنتاج الواقعة في الولايات المتحدة يتم لتغطية احتياجاتها الذاتية فقط. على أوروبا بالتالي أن تعود للاعتماد على مواقعها الإنتاجية الخاصة بها. ولحسن الحظ، فمواقع الإنتاج تلك موجودة بالفعل، هذا من دواعي السرور بالنسبة لنا. يتم كذلك إبرام المزيد من علاقات التعاون، كما حدث اليوم بين شركتي كيورفاك وباير، ولكن هذا لن ينال أهمية قبل الربع الثالث أو الرابع من العام الجاري أو في بداية عام 2022. غير أن أوروبا ليس لديها عدد لا يحصى من تلك المواقع الإنتاجية، وهو ما يعني أن قدراتنا الإنتاجية محدودة، خاصة في الربع الأول من هذا العام، علماً أن الأمر سوف يتحسن بصورة كبيرة في الربع الثاني منه.

ثانياً، لم يختر الاتحاد الأوروبي عملية الترخيص الطارئ. نحن نعرف أن بريطانيا العظمى مثلاً قامت في غضون 24 ساعة بترخيص لقاح أسترازينيكا. وأنا أرى أن الاتحاد الأوروبي قام لأسباب وجيهة بالالتزام بإجراءات الترخيص من خلال الوكالة الأوروبية للأدوية (EMA)، فالأمر هنا يتعلق بالثقة. هذا ليس ترخيصاً طارئاً، بل ترخيصاً مؤقتاً وله إذاً جودة نوعية أخرى.

ثالثاً، لقد قررنا - هذا ما أكد عليه اليوم رئيس اللجنة الدائمة للتطعيمات - أن نلتزم بالفترة الفاصلة التي حددتها الوكالة الأوروبية للأدوية فيما يخص التطعيم بالجرعة الثانية من اللقاح. يعني هذا أنه يجري التطعيم مجدداً بعد مرور عدد محدد من الأسابيع. يدور النقاش حول إمكانية الحيد عن ذلك، لكننا لم نتخذ حتى الآن القرار بشأن العدول عن هذه الفترة المحددة لأننا نرى أنه ينبغي علينا العمل على أساس تخصصي سليم.

ثمة نقطة أخرى: هناك بلدان - وأنا أذكر هنا إسرائيل - تتعامل مع البيانات والمعلومات بطريقة مختلفة تماماً وتستفيد من إمكانيات الرقمنة. هذا أمر تلعب فيه مسألة حماية البيانات دوراً كبيراً. سوف نناقش هذا الأمر بكل تأكيد مرة بعد الأخرى على مدار السنوات القادمة. ولكني أنا شخصياً أرى أنه علينا - كما كان الحال مع التطبيق - أن نقدم أكبر قدر ممكن من التدابير الداعمة للثقة

حتى يكتسب الناس ثقة كافية في التطعيم، وأن نحافظ على مستوى عالٍ من حماية البيانات في هذا الصدد.

النقطة الأخيرة هي أن الاتحاد الأوروبي قام بمفاوضات طويلة للغاية في بعض الأحيان، ذلك لأن الأمر يتعلق بتحمل المسؤولية، واتخذ قرارًا بوضع المسؤولية الكاملة على المستوى السياسي دون ترك شق منها على عاتق المنتجين. وهذا قرار أؤيد فيه المفاوضات الأوروبية. دارت مناقشات طويلة وحادة حول تلك المواضيع المتعلقة بالمسؤولية، وإذا حدث شيء ما، فسيكون لمثل هذا الأمر أهمية كبيرة للغاية بالنسبة لنا على الأقل هنا في ألمانيا ولكن أيضا بالنسبة للعديد من البلدان الأوروبية الأخرى. ومن ثم، فقد تم المضي قدما في الطريق بشكل أبطأ في بعض النقاط، هذا صحيح. ولكنني أعتقد أن هناك أسبابًا وجيهة تبرر هذا السير بشكل أبطأ.

وعليه، وعندما ناقشناه اليوم، يطرح السؤال نفسه حول الأمور التي نريد التمسك بها وتلك التي نود تغييرها؟ من الأمور التي نريد التمسك بها مواصلة القيام بكل ما في وسعنا لنشر الثقة، كما ذكرت من قبل. ثمة نقطة أخرى في غاية الأهمية دوماً ما أخذناها بعين الاعتبار حتى الآن، ألا وهي حرية حركة البضائع. هذا ما طلبه منا المنتجون اليوم مرة أخرى طلباً حاراً. يمكن إضفاء المزيد من الشفافية، لكن سلاسل الإمداد - إلى داخل الاتحاد الأوروبي ومنه إلى خارجه ومن ثم العودة إليه مرة أخرى - هي متداخلة ومتشابكة للغاية. فهناك العديد والعديد من الخطوات اللازمة حتى يتم إنتاج مادة اللقاح المطلوب.

نريد علاوة على ذلك التمسك بالأسبقية المتبعة والتي حددتها لنا اللجنة الدائمة. وأنا أعتقد أن الحفاظ على الشفافية في كل ما يتعلق بالتطعيم لا يزال من الأمور التي لها أولوية قصوى.

ولكننا نريد تعديل بعض الأمور لأن الولايات صرحت لنا بأنها تحتاج في الواقع إلى إدارة جيدة فيما يخص المواعيد التي يمكن تحديدها للمواطنين والمواطنات لتلقي التطعيم. لدينا استراتيجية وطنية للتطعيم تم وضعها بمشاركة من وزير الصحة الاتحادي والولايات. وسوف تتضمن استراتيجية التطعيم الوطنية تلك أيضاً خطة تطعيم وطنية. سنقوم وفقاً لهذه الخطة وعلى أساس ما لدينا من معرفة حول مواعيد تسليم شحنات اللقاح وحول ما قد يلي بالتنبؤ بما يعنيه ذلك بالنسبة لنا. وفي الحالات التي لا يمكننا التنبؤ فيها - فما من منتج يطلعنا اليوم على حجم الشحنات التي يمكن له تسليمها أسبوعياً في الربع الثاني من العام، والمنتجون أحاطونا علماً بكل وضوح بالأسباب التي تحول دون قيامهم بذلك - ففي تلك الحالات سوف نقوم بوضع نماذج للاحتمالات المختلفة. سوف نقوم بوضع نموذج لاحتمال وصول الشحنات شهرياً بالتساوي كل أسبوع أو لاحتمال وصولها في نهاية الشهر، وسوف تطور تلك السيناريوهات المختلفة معاً لكي نقدم المزيد من الأمان فيما يخص عملية إدارة الدعوات التي سوف يتم إرسالها للناس في جميع أنحاء البلاد وفقاً لقائمة الأسبقية التي وضعتها اللجنة الدائمة للتطعيمات. ساد اليوم على ما أعتقد إجماع حول هذا الشأن. اتفقنا كذلك

على أن يقوم وزير الصحة بعرض ما آلت إليه الأعمال بشأن خطة التطعيمات الوطنية تلك، التي سوف يقوم هو بوضعها بالتعاون مع وزراء صحة الولايات، وذلك في المؤتمر القادم لرؤساء ورئيسات حكومات الولايات.

الخبر السار هو أننا نعرف الآن مواعيد استلام شحنات اللقاح الخاص بشركة بيونتك للفترة حتى 22 / 23 فبراير/ شباط، بالنسبة للقاحين الآخرين، فلدينا تلك المعلومات فقط حتى 17 فبراير/ شباط. ليست تلك بفترة طويلة عندما يدور الأمر حول دعوة المواطنين والمواطنات لا سيما الطاعنين في السن من بينهم. أعتقد أننا أكدنا على المنتجين بكل وضوح أننا نرحب بكل أسبوع إضافي يمكنهم التنبؤ لنا به. ولكنهم أوضحوا بدورهم لنا أيضاً - وهو أمر أتفهمه جيداً - أنهم لا يستطيعون التعهد بأكثر مما يمليه عليهم الصدق والموثوقية. وأنا أرى أن موضوع الشفافية، وأيضاً مسألة المصادقية والموثوقية - أي السؤال حول ما يمكننا أن نعد به خلال عملية من هذا القبيل، وما الذي لا يمكننا أن نعد به؟ - أرى أنها أمور في غاية الأهمية.

والنقطة الأخيرة: لقد استفسرنا أيضاً عن الأمور التي يمكننا مساندةها. - ويوجد بالفعل بعض النقاط التي طُلب منا تقديم الدعم فيها. سوف نقوم نحن - تحديداً وزير الاقتصاد الاتحادي مع اتحاد الصناعات الكيماوية - بتطوير منصة من شأنها إضفاء الشفافية على مجالين بصورة خاصة، ألا وهما إنتاج الأمبولات والسدادات. قد يبدو هذا الأمر تافهاً بعض الشيء ولكن إذا لم تتوفر إمكانية تعبئة اللقاح، فإننا سنواجه صعوبات. ينطبق الأمر نفسه على وسائل التطعيم أي الحقن الطبية وما شابهها، لذا يجب النظر في هذا الأمر أيضاً. يسري ذلك أيضاً على المواد الحساسة وعلى دراسة كافة الإمكانيات المتاحة أمامنا لزيادة الإنتاج. بعض المواد السليفة لها أهمية استراتيجية فاصلة، فتوفر قدر أكبر منها من شأنه أن يسمح بإنتاج المزيد من جرعات اللقاح، إلا أن هذه السلائف غير متوفرة في الوقت الراهن لأي من المنتجين. وإذا استطعنا كقطاع سياسي تقديم الدعم في هذا الصدد (فإننا سوف نقوم بذلك). ولن يكون هناك نقص في المال ولا المجهود لتحقيق ذلك، ولكن الأمر هنا بالطبع رهناً بتوفر الإمكانيات الفنية.

إجمالاً، يسود وضوح بشأن طلبيات اللقاح التي سوف يتم تسليمها في كل ربع من العام وبالتالي حول رسوخ الوعد الذي قطعناه بأننا سوف نقوم ببناء على الوضع الحالي - فلا يمكنني أن أقول أكثر من ذلك - حتى نهاية فصل الصيف، أي نهاية الربع الثالث من العام - علماً مني أن نهاية الصيف بالأحرى في 21 سبتمبر/ أيلول - سوف نقوم بإتاحة إمكانية التطعيم لكل مواطن، حتى وإن لم تحصل جونسون وجونسون أو كيبورفاك على الترخيص اللازم، كما يسود وضوح حول مدى التزام عملية الإنتاج بالجدول الزمني. سوف تسعى الحكومة الاتحادية والولايات من خلال وضع نماذج للاحتتمالات المختلفة إلى تحديد السبيل للحصول بأفضل صورة ممكنة على أعلى قدر من الموثوقية في التنبؤ بتسليم طلبيات اللقاح.

شكرًا جزيلاً

